

WO/GA/50/1

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 31 يوليو 2018

الجمعية العامة لليوبو

الدورة الخمسون (الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون)

جنيف، من 24 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2018

تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

من إعداد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

1. تحتوي هذه الوثيقة على "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة"، وهو مطروح على لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثامنة والعشرين (من 10 إلى 14 سبتمبر 2018).
2. وسترد أية قرارات للجنة البرنامج والميزانية بشأن تلك الوثيقة في "قائمة القرارات التي اتخذتها لجنة البرنامج والميزانية" (الوثيقة A/58/6).

[تلي ذلك الوثيقة WO/PBC/28/2]

WO/PBC/28/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 23 يوليو 2018

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثامنة والعشرون

جنيف، من 10 إلى 14 سبتمبر 2018

تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

من إعداد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

1. تحتوي هذه الوثيقة على "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (اللجنة الاستشارية)، الذي أعدته اللجنة الاستشارية والذي يشمل الفترة من 7 يوليو 2017 إلى 5 يوليو 2018.
2. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة:

3. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علماً بتقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (الوثيقة WO/PBC/28/2).

[يلي ذلك تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة]

التقرير السنوي

للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

عن الفترة من 7 يوليو 2017 إلى 5 يوليو 2018

[17 يوليو 2018]

المحتويات

0	الجمعية العامة للويو
3	أولاً. مقدمة
3	ثانياً. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل
4	ثالثاً. المسائل المستعرضة
4	ألف. الرقابة الداخلية
6	باء. المراجعة الخارجية للحسابات
7	جيم. التقارير المالية
8	دال. إدارة المخاطر والضوابط الداخلية
8	هاء. تنفيذ توصيات الرقابة
8	واو. الأخلاقيات
9	زاي. مسائل أخرى
11	رابعاً. ملاحظات ختامية

أولاً. مقدمة

1. تُقدِّم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية)، وفقاً لاختصاصاتها، تقريراً سنوياً إلى لجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) وإلى الجمعية العامة للويبو.
2. وأُنشئت اللجنة الاستشارية في عام 2005. وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للويبو ولجنة الميزانية. وهي لجنة خبراء استشارية مستقلة، تساعد الجمعية ولجنة الميزانية في الاضطلاع بمسؤولياتها الرقابية.
3. ويغطي هذا التقرير الفترة من 7 يوليو 2017 إلى 5 يوليو 2018. ويُقدِّم القسم الثاني منه لمحة عامة عن الدورات الفصلية للجنة الاستشارية وتشكيلها وأساليب عملها. ويُقدِّم القسم الثالث تفاصيل المسائل التي استعرضتها اللجنة الاستشارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانياً. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل

الدورات الفصلية

4. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة الاستشارية أربع جلسات فصلية: في الفترة من 17 إلى 20 أكتوبر 2017 (الدورة السادسة والأربعون)؛ ومن 12 إلى 15 ديسمبر 2017 (الدورة السابعة والأربعون)؛ ومن 19 إلى 23 مارس 2018 (الدورة الثامنة والأربعون)؛ ومن 2 إلى 5 يوليو 2018 (الدورة التاسعة والأربعون). وتُعقد اللجنة الاستشارية، وفقاً لاختصاصاتها، اجتماعاً إعلامياً مع ممثلي الدول الأعضاء عقب انتهاء كل دورة، وتُنشر تقارير دوراتها على موقع الويبو الإلكتروني.

تشكيل اللجنة

5. تتألف اللجنة الاستشارية من سبعة أعضاء مُختارين من مجموعات الويبو الإقليمية، ويعملون بصفتهم الشخصية وبشكل مستقل عن الدول الأعضاء. وصوتت اللجنة الاستشارية في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في ديسمبر 2017، وفقاً لاختصاصاتها ونظامها الداخلي، بالموافقة على أن يتابع الرئيس ونائب الرئيس مهام منصبيهما.
6. ووفقاً لعملية الاختيار الواردة في الفقرة 28 من الوثيقة WO/GA/39/13، تتألف اللجنة الاستشارية حالياً من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيد غابور آمون، رئيس (مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق)؛
- والسيد إغبرت كالنتباخ، نائب رئيس (المجموعة باء)؛
- والسيد عثمان شريف (المجموعة الأفريقية)؛
- والسيد موكيش آريا (المجموعة الآسيوية)؛
- والسيدة تاتيانا فاسيليفا (مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية)؛
- والسيدة ماريا فيسين ميلبورن (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)؛
- والسيد زانغ لونغ (الصين).

ويجسد التشكيل الحالي للجنة التوازن والمزج المناسب للمهارات والتخصصات والخبرات.

أساليب العمل

7. ليست اللجنة هيئة تنفيذية، وإنما تقوم بإسداء المشورة من خلال تعاونها مع المدير العام للويبو وغيره من كبار المديرين، مثل مدير شعبة الرقابة الداخلية، ورئيسة مكتب الأخلاقيات، وأمين المظالم، ومراجع الحسابات الخارجي. وتستند تلك المشورة أساساً إلى التقارير والمعلومات التي تُقدم إليها. وتُجري اللجنة أيضاً مداولات داخلية بشأن المسائل ذات الصلة قبل أن تتوصل إلى استنتاجاتها.

8. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة إحاطات بشأن حق المؤلف والصناعات الإبداعية، وقطاع البنية التحتية العالمية، وقطاع العلامات والتصاميم، وقطاع البراءات والتكنولوجيا. ووقرت هذه الاجتماعات مع كبار مديري البرامج وأفرقتهم نظرة ثاقبة وشاملة عن المهام والأنشطة الموضوعية التي تضطلع بها الويبو، وأتاحت للجنة تحسين فهمها لسياق مسؤولياتها الرقابية.

التقييم الذاتي

9. وفقاً لاختصاصاتها، أجرت اللجنة تقييماً ذاتياً للتأكد من فعالية عملها. وأشارت نتيجة التقييم، الذي شمل الفترة 2016/2017، إلى أن اللجنة تضطلع بولايتها على نحو فعال، باستثناء مجال الأخلاقيات. وتم تحديد مجالات معينة للتحسين (مثل زيادة التركيز على استعراض إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، وإقامة تفاعل أوثق مع مراجع الحسابات الخارجي).

10. ورأت اللجنة أيضاً أنه بالنظر إلى نطاق مسؤولياتها وتزايد عدد الطلبات المخصصة المستلمة، فإنها ستستفيد من الدعم على المستوى الفني حتى تتمكن من أن تستجيب لتوقعات الدول الأعضاء استجابة تامة.

ثالثاً. المسائل المستعرضة

ألف. الرقابة الداخلية

خطة الرقابة الداخلية ونتائج خطة العمل

11. عملاً بميثاق الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة الاستشارية مشروع خطة الرقابة الداخلية لعام 2018، وقدمت تعليقاتٍ بشأنه. وأبدت اللجنة عن ارتياحها إزاء النهج المعتمد القائم على المخاطر، والمنهجية المطبقة.

12. واستناداً إلى التقارير الفصلية للأنشطة، التي أعدها مدير شعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة على مدار السنة التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المعتمدة، وأكدت إنجاز المهام المخطط لها. وأعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم المحرز بشكل عام في تنفيذ خطة الرقابة، والتغطية الرقابية المحققة والجودة الإجمالية للنتائج التي تم التوصل إليها.

موظفو شعبة الرقابة الداخلية

13. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجّلت شعبة الرقابة الداخلية ارتفاع معدل تغيير الموظفين وبقاء الوظائف شاغرة لمدة طويلة. إذ بقي منصب رئيس قسم التقييم شاغراً من يوليو 2016 إلى سبتمبر 2017. وفي تاريخ كتابة هذا التقرير، لم يعين

بعد رئيس لشعبة التدقيق الداخلي، الذي يبقى منصبه شاغراً منذ يونيو 2017،. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التعيينات في المناصب الشاغرة في قسبي التقييم (الفئة ف-3) والتحقيق (الفئة ف-4) جارية. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء استغراق عمليات التعيين في بعض تلك الحالات مدة طويلة.

14. وعلى الرغم من هذه العقبات فيما يخص الموظفين، تمكنت شعبة الرقابة الداخلية من استكمال معظم أنشطتها المقررة. وأقرت اللجنة بالجهود الحثيثة التي تبذلها شعبة الرقابة الداخلية لتحقيق النتائج المنشودة.

التدقيق الداخلي

15. أحاطت شعبة الرقابة الداخلية للجنة علماً بنتائج التقييم الذاتي الدوري لوظيفة التدقيق الداخلي الذي أُجري في عام 2017. وأكد التقييم الذاتي أن وظيفة التدقيق الداخلي في الويبو تراعي المعايير الدولية للممارسات المهنية الخاصة بالتدقيق الداخلي. كما حدد التقييم الذاتي الحاجة إلى تعديل ميثاق الرقابة الداخلية بهدف إرساء أساس سليم لتقديم الخدمات الاستشارية. ورحبت اللجنة بالخطوات التي تعتمز شعبة الرقابة الداخلية اتخاذها لمواصلة تحسين عملية التدقيق، وأوصت في الوقت نفسه بإجراء عملية التدقيق تلك كل سنتين، لتكون بمثابة أساس للتقييم الخارجي الإلزامي، الذي يتعين إجراؤه كل خمس سنوات.

16. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة الاستشارية، جنبا إلى جنب مع شعبة الرقابة الداخلية والإدارة، خمسة تقارير للتدقيق الداخلي:

- التدقيق في إدارة المناسبات التي تنظمها/تستضيفها الويبو لأطراف ثالثة (IA 2017-02)
- التدقيق في إدارة أصول البرامج الحاسوبية (IA 2017-03)
- التدقيق في التوظيف (IA 2017-04)
- التدقيق في شعبة اللغات (IA 2018-02)
- التدقيق في إدارة السفر (IA 2018-01)

التقييم

17. ناقشت اللجنة مع مدير شعبة الرقابة الداخلية أساليب العمل والنهج المتبعة في مهام التقييم، وأعربت عن ارتياحها لأن المزيج الجيد من الأساليب القائمة على المخاطر يسمح بإجراء تقييم شامل لفعالية البرامج واستدامتها. ورحبت اللجنة بأن شعبة الرقابة الداخلية أصبحت تقدم تقارير التقييم مشفوعة بـ "موجز تقييم" قصير يلخص بإيجاز النتائج والاستنتاجات والتوصيات. وشجعت اللجنة على إجراء مزيد من التحسينات التي تهدف إلى إبقاء التقارير أقصر وأكثر إيجازاً.

18. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة الاستشارية، بالاشتراك مع شعبة الرقابة الداخلية والإدارة، ثلاثة تقارير للتقييم:

- تقييم أنشطة الاتصالات المؤسسية في الويبو وإسهاماتها في العلامة التجارية للويبو وسمعتها (EVAL 2017-01)

- تقييم المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (EVAL 2017-04)
- تقييم شعبة قواعد بيانات الويبو العالمية (EVAL 2016-05)

التحقيقات

19. يقوم مدير شعبة الرقابة الداخلية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الرقابة الداخلية، بإحاطة اللجنة علماً في كل دورة من دوراتها بوضع قضايا التحقيق ومنحى عدد القضايا المعروضة، مقدماً بياناً تفصيلياً عن الشكاوى التي يتم تلقيها، والشكاوى المصحوبة بالبراهين، وذلك بحسب مختلف فئات إساءة السلوك.
20. وفي تاريخ كتابة هذا التقرير، كانت هناك 12 حالة تحقيق مفتوحة، سُجِّلت من بينها خمس حالات في عام 2018، وست حالات في عام 2017، وحالة واحدة في عام 2016. وفي الحالات التي تنطوي على تضارب محتمل في المصالح ضمن شعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة تفاصيل كل حالة، وأسدت المشورة إلى مدير الشعبة وأطراف أخرى، عملاً بميثاق الرقابة الداخلية. وفي حالة واحدة، أفضت المشورة المقدمة إلى تأويلات مختلفة لميثاق الرقابة الداخلية وللدور الذي تضطلع به اللجنة؛ وفي تاريخ كتابة هذا التقرير، كانت تلك المسألة لا تزال قيد المناقشة.
21. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لمعالجة شعبة الرقابة الداخلية للشكاوى في التوقيت المناسب بشكل عام، ولكنها أبدت مخاوفها إزاء بعض الحالات التي استنفذت فيها سلسلة من الشكاوى، يُحتمل أنها غير جدية، قدرة التحقيق المحدودة. وفي عدد من الحالات الأخرى، ادعى الخاضعون للتحقيق أنهم غير مؤهلين لإجراء مقابلة، مما أدى إلى تأخير التحقيق بشكل كبير. وأيدت اللجنة نية الشعبة في التعامل بشكل أكثر حزمًا مع شكاوى من هذا القبيل.
22. وأشارت اللجنة أيضاً إلى العديد من الحالات التي تواصلت فيها الجهات الخاضعة للتحقيق أو المشتكون مع شعبة الرقابة الداخلية من خلال مستشاريهم القانونيين، مما أفضى إلى تعقيد العملية أكثر وزيادة التأخيرات. وأوصت اللجنة بأنه ينبغي على الويبو تقييم تبعات مثل هذه الممارسة، مما قد يمثل سابقة، ويضفي الوضوح على سياستها في هذا الصدد، مع أخذ سياسات المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وممارستها في الاعتبار.
- باء. المراجعة الخارجية للحسابات
23. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة اجتماعاً عبر الفيديو مع مراجع الحسابات الخارجي المنتهية ولايته، أي المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند. وناقشت اللجنة مع مراجع الحسابات الخارجي، عملاً باختصاصاتها، جملة أمور من بينها التوقيت المتوقع لتقديم التقرير بشأن البيانات المالية لعام 2017، في ضوء المسؤولية الموكلة إليه باستعراض التقرير وتقديم تعليقات إلى لجنة البرنامج والميزانية.
24. وشكرت اللجنة مراجع الحسابات الخارجي المنتهية ولايته على المراجعة الخارجية التي قام بها على مدار السنوات السابقة، وعلى مساهماته في تعزيز الحوكمة في الويبو.
25. وفي وقت انعقاد الدورة التاسعة والأربعين للجنة، لم يكن تقرير مراجع الحسابات الخارجي للسنة المالية 2017 متاحاً بعد كي تنظر فيه اللجنة. ولذلك، استلمت اللجنة في 18 يوليو 2018 التقرير المؤرخ في 5 يوليو 2018.

26. وأعربت اللجنة عن رضاها لإبداء مراجع الحسابات الخارجي، مرّة أخرى، رأياً غير مشفوع بتحفظٍ فيما يخص بيانات الوبو المالية، وأثنت على الإدارة لتحقيقها لتلك النتيجة.

27. وشمل التقرير نتائج مراجعة البيانات المالية ومراجعة أداء نظام مدريد ومراجعة امتثال المباني والصيانة.

28. وبالرغم من أن التدقيق المالي لم تتخلّله أية إشكالات معتبرة، فإن مراجع الحسابات الخارجي طرح تساؤلاً إزاء بيع مبنى اتحاد مدريد مقابل مبلغ قيمته 7 ملايين فرنك سويسري دون مناقصة تنافسية.

29. وأكّدت مراجعة أداء نظام مدريد إمكانية إدخال تحسينات عليه، وأسفرت عن عدد من التوصيات التي تهدف إلى جملة أمور من بينها المضي قدماً في تعزيز خدمة الزبائن وأدوات ضمان الجودة.

30. وكشفت مراجعة امتثال المباني والصيانة أنه بالرغم من الجهود المبذولة إلى حدّ الآن، فإن السجّلات في نظام إدارة التقييم تقتضي مزيداً التطهير، كما أن الشروط المشفرة للتقييمات كانت مفقودة في بعض الأحيان. وأشارت اللجنة إلى أن الإدارة وافقت على تلك التوصيات بهدف المضي قدماً في تعزيز إدارة الأصول.

31. وأجرى مراجع الحسابات الخارجي أيضاً تحليلاً لوضع تنفيذ ثنائي توصيات من توصيات المراجعة الخارجية للحسابات المنبثقة عن المراجعات المالية للسنوات السابقة؛ وإذ إن ثلاث توصيات لا تزال قيد التنفيذ، فقد وافق مراجع الحسابات الخارجي على إغلاق التوصيات الخمسة الأخرى. وأشارت اللجنة إلى التقدم المحرز في هذا الصدد.

32. واجتمعت اللجنة مرّتين مع مراجع الحسابات الخارجي الجديد القادم من مكتب التدقيق الوطني بالمملكة المتحدة، الذي أطلع اللجنة على أنشطة التوظيف الأولية، والتمس منها معلومات عن الاستراتيجية التي تعتمدها مراجعة الحسابات وعن مخطط التدقيق الخاص بها. كما ناقشت اللجنة مع مراجع الحسابات الخارجي التعديلات المقترحة إدخالها على اختصاصاتها فيما يتعلق بالمراجعة الخارجية للحسابات.

جيم. التقارير المالية

33. وفقاً للمادة 14.2 من اللائحة المالية التي وافقت عليها الجمعية العامة للوبو في أكتوبر 2017، اعتمدت الوبو نسقاً جديداً لتقرير الأداء. ويؤخّذ هذا النسق الجديد بين تقرير الإدارة المالية وتقرير أداء البرنامج، اللذان كانا يُقدّمان من قبل بشكل منفصل في تقرير واحد للبرنامج والإدارة المالية. وأطلع المراقب المالي اللجنة على محتوى التقرير المجمع الجديد وصيغته. ورحبت اللجنة بالنسق الجديد الذي رأت بأنه أكثر شمولية وسهولة في الاستخدام. وعلاوة على ذلك، لن يقتصر النسق الجديد على تقديم معلومات مقاربية عن كل من الأداء المالي وفقدان المعلومات في البرامج، والواردة في التقارير السابقة، بل سيمكن الدول الأعضاء من تقدير تقدم البرنامج والأداء المالي بشكل أفضل.

34. واستعرضت اللجنة مع مدير شعبة الشؤون المالية التقرير المالي السنوي والبيانات المالية لعام 2017، وناقشت محتواها. وأعربت اللجنة عن ارتياحها للتوضيحات المقدمة واعتبرت أن صيغة التقرير المالي ومحتواه مفيدان للغاية وسهلا الاستخدام.

35. وأشارت اللجنة إلى أن تنفيذ المعيار رقم 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام "استحقاقات الموظفين" أفضى إلى إعادة تحديد صافي أصول للوبو لعام 2016 من 311 مليون فرنك سويسري إلى 149 مليون فرنك سويسري. وقد

طبّق المعيار رقم 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل عام واحد من التاريخ الذي يقتضيه المعيار وما زالت البيانات المالية للويو تتماشى بالكامل مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

دال. إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

36. ناقشت اللجنة مع الإدارة نهجها في إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، واستعرضت سياسة الويو لإدارة المخاطر الصادرة في ديسمبر 2017 (التعميم الإداري رقم 2017/41)، وتقارير المخاطر السنوية لعامي 2016 و2017 وبيان المدير العام بشأن الرقابة الداخلية لعام 2017.

37. وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقدم الكبير المحرز في تنفيذ خارطة طريق إدارة المخاطر وفي إرساء نظام رسمي لإدارة المخاطر. ولاحظت اللجنة أيضاً مع التقدير التقدم المحرز في تحديد وتقييم الضوابط على مستوى الكيان والضوابط على مستوى العمليات، وأُحييت علماً بأن العملية ستستكمل بنهاية عام 2018.

38. وبما أن سياسة إدارة المخاطر في الويو تستند إلى الإطار المتكامل للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديوي - الرقابة الداخلية - (وليس إلى إطار إدارة المخاطر المؤسسية للجنة المنظمات الراعية)، فقد استرعت اللجنة انتباه الإدارة إلى أن إطار إدارة المخاطر المؤسسية للجنة المنظمات الراعية قد تم تحديثه في ديسمبر 2017 واقترحت مراجعة تبعاته المحتملة على السياسة.

39. وأُحييت اللجنة علماً بالأنشطة المضطلع بها، وتلك المزمع إنجازها، في إطار خارطة طريق لمكافحة الاحتيال، ورحبت بشكل خاص بتقييم مخاطر الاحتيال الذي سيُجرى في المستقبل القريب بدعم من خبير خارجي.

هاء. تنفيذ توصيات الرقابة

40. استعرضت اللجنة في كل دورة من دوراتها، وضع تنفيذ توصيات الرقابة استناداً إلى البيانات المقدمة إليها من قاعدة البيانات المركزية لشعبة الرقابة الداخلية TeamCentral، وناقشت اللجنة مع الإدارة وشعبة الرقابة الداخلية بوجه خاص أساليب معالجة التوصيات العالقة وشجعت شعبة الرقابة الداخلية على إعادة تقييم مثل تلك التوصيات العالقة من حيث استمرار صلاحيتها ومغزاها. وفي 30 يونيو 2018، بلغ العدد الإجمالي للتوصيات المفتوحة 180 توصية، منها 124 توصية نابعة من عمليات التدقيق التي تجريها شعبة الرقابة الداخلية و46 توصية من عمليات المراجعة الخارجية. ومقارنة بالوضع في 30 يونيو 2017 (193 توصيات مفتوحة)، فإن ذلك يمثل تحسناً طفيفاً.

واو. الأخلاقيات

مكتب الأخلاقيات

41. وسّعت الدول الأعضاء، في عام 2015، نطاق الولاية المخوّلة للجنة الاستشارية ليشمل أيضاً وظيفة الأخلاقيات. وتقتضي اختصاصات اللجنة جملة أمور من بينها استعراض خطة العمل السنوية المقترحة لمكتب الأخلاقيات، وإسداء المشورة بشأنها.

42. وفي العديد من المناسبات، ناقشت اللجنة مع رئيسة مكتب الأخلاقيات دورها ومسؤولياتها فيما يتعلق بوظيفة الأخلاقيات، ولا سيما فيما يخص خطة العمل السنوية وتنفيذها. وشددت اللجنة على الحاجة إلى أن تشمل خطة العمل الإنجازات البارزة والتواريخ المستهدفة بالنسبة إلى المشروعات الرئيسية. وإذ إن خطة العمل المقترحة لعام 2018 لم تُسلم في الوقت المحدد للمراجعة، فقد استعرضت اللجنة خطة العمل المعتمدة لعام 2018 وأحاطت علماً بها. وأكدت اللجنة أن خطة العمل تجسد المسؤوليات الرئيسية لمكتب الأخلاقيات وتشمل أيضاً تنفيذ التوصيات الست المتبقية المنبثقة عن استعراض إطار الويبو الأخلاقي. ومع ذلك، فإن خطة العمل لا تتضمن أية مؤشرات بشأن عدد القضايا أو عبء العمل، ولا أية معلومات كمية عن الموارد المتاحة لتنفيذ الخطة.

43. ولتجنب أي التباس أو سوء فهم في المستقبل، اقترحت اللجنة توضيح دورها ومسؤولياتها فيما يتعلق بوظيفة الأخلاقيات وأوصت لجنة البرنامج والميزانية بإدخال التعديلات المناسبة على اختصاصاتها.

سياسة الحماية من الأعمال الانتقامية

44. بناء على طلب المدير العام، استعرضت اللجنة سياسة الويبو المقترحة للحماية من الأعمال الانتقامية ("سياسة حماية المبلغين عن المخالفات") وقدمت تعليقات واقتراحات مستفيضة بهدف مواءمة السياسة بشكل أوثق مع أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة. واستعرضت اللجنة السياسة النهائية الصادرة في سبتمبر 2017 (التعميم الإداري رقم 2017/33)، وأشارت بارتياح إلى أن الأمانة قد نظرت بشكل كامل في تعليقات اللجنة واقتراحاتها. وفيما يتعلق بتنفيذ السياسة الجديدة، أوصت اللجنة بأن تُقدم رئيسة مكتب الأخلاقيات معلومات إلى مدير شعبة الرقابة الداخلية، بشأن كيفية تحديد حالات التهديدات الانتقامية المحتملة في مرحلة التحقيق، وكيفية التفاعل مع مكتب الأخلاقيات في التصدي لتلك التهديدات.

سياسة الويبو بشأن الإفصاح المالي وإعلان المصالح

45. بناء على طلب المدير العام، استعرضت اللجنة السياسة المقترحة بشأن الإفصاح المالي وإعلان المصالح، وناقشت ملاحظاتها واقتراحاتها مع رئيسة مكتب الأخلاقيات والمستشار القانوني. وأعربت اللجنة عن سرورها لملاحظة أن السياسة، التي تمت مواءمتها مع سياسات الإفصاح المالي في المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تتضمن شروط الكشف الإضافية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتشمل ضمانات ملائمة لحماية السرية.

التعليقات المكتنية لمكتب الويبو للأخلاقيات

46. قامت اللجنة، وفقاً لاختصاصاتها، باستعراض النسخة المعدلة المقترحة من التعليقات المكتنية لمكتب الويبو للأخلاقيات، وقدمت التعليقات وأسدت المشورة بشأنها. وفي تاريخ كتابة هذا التقرير، لم تكن اللجنة قد تلقت بعد تعليقات بشأن تعليقاتها واقتراحاتها. وستقوم اللجنة بمراجعة وتقييم النسخة النهائية من التعليقات المكتنية بمجرد إتاحتها.

زاي. مسائل أخرى

التعديلات المقترحة إدخالها على نظام الموظفين ولائحته

47. استجابة لطلب الجمعية العامة للويبو (الفقرة 22 "2" من الوثيقة A/56/16) حين اعتمدت ميثاق الرقابة الداخلية المرجع، أعدت اللجنة، بمساعدة تقنية من مكتب المستشار القانوني وبعد التشاور مع مديرة إدارة الموارد البشرية، اقتراحاً

لتعديل نظام موظفي الويبو سيُقدم، بعد التشاور مع الدول الأعضاء، إلى لجنة الويبو للتنسيق كي تنظر فيه في دورتها الرابعة والسبعين. وتهدف التعديلات المقترحة، التي اعتمدها الجمعية العامة للويبو في دورتها السابعة والخمسين، إلى توضيح جوانب معينة من الإجراءات التأديبية في حالات التحقيقات الخاصة.

48. وفي سياق التعديلات المقترح إدخالها على نظام موظفي الويبو، قدمت اللجنة أيضاً توصيات إلى المدير العام اقترحت فيها إدخال تعديلات على لأحة الموظفين بغية توضيح أدوار مختلف وظائف الأمانة ومشاركتها في الإجراءات التأديبية.

تقارير استثمارات الويبو

49. أوصت لجنة البرنامج والميزانية، في دورتها السادسة والعشرين المنعقدة في يوليو 2017، الجمعية العامة للويبو بالموافقة على سياسة الويبو المراجعة بشأن الاستثمارات (التعميم الإعلامي رقم 2017/29)، على أساس أن تقارير الاستثمار الشهرية التي يعدها مستشارو الاستثمار ستُقدم إلى اللجنة الاستشارية كي تنظر فيها. وناقشت اللجنة مع المراقب المالي تنفيذ السياسة المراجعة بشأن الاستثمارات، حسبما أقرته الجمعية العامة للويبو في أكتوبر 2017، والشروط الشكلية للاستجابة إلى طلب لجنة البرنامج والميزانية. وأكدت اللجنة أن الإدارة تقدم بانتظام تقارير شهرية عن أداء الاستثمار، يُعدها مستشارو الاستثمار، وتقارير شهرية لرصد الاستثمار، يُعدها المتعهد، كي تنظر فيها اللجنة.

50. وأشارت اللجنة إلى أن التقارير تنطوي على معلومات عن الامتثال لقيود الاستثمار المتفق عليها (مثل المعلومات بشأن التصنيفات الائتمانية الدنيا)، وأن التقارير التي تم استعراضها لحد الآن لا تتضمن استثناءات مبررة، ولا انتهاكات نشطة أو سلبية. ولاحظت اللجنة كذلك أن تقارير أداء الاستثمار الشهرية تحتوي على معلومات مفصلة عن أداء استثمارات الويبو مقارنة بأداء السوق وأن التقارير التي تم استعراضها لحد الآن أظهرت أن الاستثمارات قد حققت النتائج المتوقعة وتمت إدارتها وفقاً للاستراتيجية المذكورة.

51. واستناداً إلى استعراضها لتقارير الاستثمار، أعربت اللجنة عن رضاها لإنشاء آليات ملائمة لإدارة استثمارات الويبو والحفاظ عليها ورصدها، ولتأشي أداء الويبو الاستثماري مع المعايير المرجعية.

52. نظراً إلى أن استثمارات الويبو يجري رصدها عن كثب من قبل خبراء خارجيين، ومن قبل الإدارة، ومن قبل اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمار، فقد رأت اللجنة أن استعراضها ربع السنوي لتقارير الاستثمار الشهرية قد تكون له قيمة مضافة محدودة، واقترحت النظر في طلب تقديم تقرير سنوي إلى لجنة البرنامج والميزانية، على النحو الذي قدّمته الإدارة في الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. وفي غضون ذلك، ستواصل اللجنة استعراض تقارير الاستثمار المستلمة والإبلاغ عن المعلومات الواردة فيها.

التعديلات المقترح إدخالها على اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

53. خضعت اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للتعديل لآخر مرة في أكتوبر 2015، ووفقاً للاختصاصات، قامت اللجنة باستعراض النسخة الحالية وشاركت التعديلات المقترحة مع الدول الأعضاء والأمانة للتشاور بشأنها. وتركز التعديلات المقترحة على مراجعة القسم بآء بالكامل، الذي يقدم وصفاً لوظيفة اللجنة ومسؤولياتها، وذلك بغية تحسين بنية

ذلك القسم وتبسيطه وتوضيحه في ضوء التجربة السابقة. كما تهدف التعديلات أيضا إلى توضيح دور اللجنة ومسؤولياتها تجاه مكتب الأخلاقيات.

54. وأعدت اللجنة اقتراحها النهائي، مع أخذ التعليقات الواردة من الدول الأعضاء والأمانة في الاعتبار، كي تنظر فيه لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثامنة والعشرين وتوافق عليه الجمعية العامة للويو لاحقاً.

55. وبما أن بعض التعديلات المقترحة على الاختصاصات سيكون لها تأثير في ميثاق الرقابة الداخلية، فقد رأت اللجنة أنه من المستحسن تقديم التعديلات المقترحة على كلتا الوثيقتين كي تنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية في الوقت نفسه خلال الدورة القادمة. فقد أُجريت في السابق مراجعة دورية لهاتين الوثيقتين في سنوات مختلفة، مما أدى إلى عدم تطابقهما بشكل كامل. وستسعى اللجنة إلى الحصول على آراء الدول الأعضاء بشأن ما إذا كانت تفضل مراجعة اختصاصات اللجنة والميثاق في الوقت نفسه.

رابعاً. ملاحظات ختامية

56. تود اللجنة الاستشارية أن تشكر المدير العام، والإدارة، ومدير شعبة الرقابة الداخلية، والمستشار القانوني، ورئيسة مكتب الأخلاقيات، وكبار المديرين، بالإضافة إلى مراجع الحسابات الخارجي، على وقتهم ووضوحهم وانفتاحهم في التفاعل معها، وعلى ما قدموه من معلومات قيّمة.

[نهاية الوثيقة]